



The Effectiveness of Implementing Quality Assurance Systems in Improving the Performance of Faculty Members in Yemeni Universities (Public and Private)

Dr. Salem Ahmed Muthanna Thabet^{1*}, Dr. manea Abdullah Ahmad Humran², Ms. Aisha Ahmed Mohamed Abdulai³

¹ Department of Education and Psychology, Radfan University College, Lahj University, Lahj Governorate – Republic of Yemen

² Department of Education and Psychology, Radfan University College, Lahj University, Republic of Yemen-Aden Governorate-Al-Tawahi City

³ Department of Educational Sciences, Libyan Academy for Graduate Studies – Misrata, Libya

فاعلية تطبيق نظم ضمان الجودة في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية (الحكومية، الخاصة)

د. سالم أحمد متني ثابت^{1*}، د. مانع عبدالله احمد حمران² ، عائشة أحمد محمد عبد العالى³

¹ قسم التربية وعلم النفس، كلية ردفعن الجامعية، جامعة لحج، محافظة لحج - جمهورية اليمن.

² قسم التربية وعلم النفس، كلية ردفعن الجامعية، جامعة لحج، محافظة عدن، مدينة التواهي - جمهورية اليمن

³ قسم العلوم التربوية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - مصراتة، ليبيا.

*Corresponding author: d.salem1971@gmail.com

Received: August 15, 2025

Accepted: October 07, 2025

Published: October 27, 2025

Abstract

This study aims to identify the effectiveness of quality assurance systems in improving the performance of faculty members at Yemeni public and private universities. The researchers employed a descriptive-analytical approach, and data were collected from a sample of 220 faculty members representing four Yemeni universities (two public and two private) during the 2024/2025 academic year. questionnaire consisting of 35 items distributed across five dimensions was used. The validity of the instrument was verified through face and expert validity, and its reliability was confirmed with a Cronbach's Alpha coefficient of 0.87. The results revealed a intermediate level of system effectiveness (3.41). No statistically significant differences were found at the 0.05 level attributed to gender or academic rank, while statistically significant differences appeared concerning the type of university in the domain of university leadership, favoring private universities. The study recommended strengthening the implementation of quality assurance systems in public universities and intensifying continuous training programs.

Keywords: Quality Assurance Systems, Faculty Members, Yemeni Universities, Higher Education.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على فاعلية نظم ضمان الجودة في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة. استُخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، وجمعوا البيانات من عينة قوامها (220) عضواً هيئة تدريس من أربع جامعات يمنية (حكومية، وخاصة) خلال العام الجامعي 2024/2025م، باستخدام استبانة مكونة من (35) فقرة موزعة على خمسة محاور. تم التحقق من صدق الأداة (صدق ظاهري، وصدق المحكمين) وثباتها (عامل كرونباخ ألفا = 0.87). أظهرت النتائج مستوىً متوسطاً لفاعلية النظم (3.41)، لم تظهر الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، تعزى لمتغير الجنس والرتبة الأكاديمية، بينما كانت الفروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير نوع الجامعة في مجال دور قيادة الجامعة وكانت الفروق لصالح الجامعات الخاصة. أوصت الدراسة بتعزيز تطبيق نظم الجودة في الجامعات الحكومية وتكثيف برامج التدريب المستمر.

الكلمات المفتاحية: نظم ضمان الجودة، أعضاء هيئة التدريس، الجامعات اليمنية، التعليم العالي

المقدمة

يواجه التعليم العالي في اليمن تحديات جسمية متعددة الأبعاد، تفاقمت بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة التي تشهدها البلاد منذ سنوات. هذه التحديات - من شح التمويل، وضعف البنية التحتية، إلى نزوح الكفاءات الأكاديمية - تهدد استقرار المؤسسات التعليمية وجودة مخرجاتها بشكل غير مسبوق (World Bank, 2020). وفي قلب هذا النظام الأكاديمي، يتبوأ عضو هيئة التدريس دوراً محورياً في نقل المعرفة، وإنتاج الدراسة العلمي، وخدمة المجتمع. في ظل تحديات التغير السريع في معايير الجودة وضغط الاعتماد الأكاديمي، ظهرت نظم ضمان الجودة كآلية لضبط الأداء وتحقيق التطوير المستدام (Shah & Brennan, 2013). وقد برزت أهمية هذه النظم في العقود الأخيرة كجزء من الحوكمة الرشيدة في مؤسسات التعليم العالي، إذ لم تعد جودة التعليم مسؤولية فردية بل أصبحت مسؤولية مؤسسية تُنظم عبر استراتيجيات واضحة وخطط تنفيذية تهدف إلى التحسين المستمر (UNESCO, 2015).

في السياق اليمني، شرعت بعض الجامعات (حكومية، وخاصة) في تطبيق معايير ضمان الجودة من خلال إنشاء مراكز داخلية للجودة، وإعداد تقارير تقييم ذاتي، وتدريب الكادر الأكاديمي كوسيلة رئيسية لتحسين أدائها وتجويد مخرجاتها. إلا أن مدى فاعليتها الحقيقة في تطوير وتحسين الممارسات المهنية لأعضاء هيئة التدريس يظل محل شك وتساؤل كبيرين (السالمي، 2017؛ عليان، 2016)، لا سيما في ظل التفاوت بين الجامعات الحكومية والخاصة من حيث الإمكانيات والتنظيم والالتزام.

تشير تقارير أولية ودراسات محلية محدودة إلى وجود فجوة واسعة بين النظم المعتمدة رسمياً والممارسات الفعلية على الأرض، وغياب ثقافة الجودة المؤسسية، وضعف تأثير أنشطة الجودة على تطوير أداء التدريس والتقييم والدراسة العلمي (اليمني، 2020).

لذا، تتجلى أهمية هذا الدراسة في سعيه إلى تقويم فاعلية نظم ضمان الجودة المطبقة في الجامعات اليمنية، وتحديد مدى إسهامها في رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس على المستويات المهنية والأكاديمية والإدارية. كما يسعى إلى الكشف عن أبرز التحديات التي تواجه هذه النظم، مع تقديم توصيات من شأنها دعم مسار التحسين المستمر لجودة التعليم الجامعي في اليمن. وبهدف هذا الدراسة إلى سد هذه الفجوة المعرفية والعملية من خلال تقويم شامل لفاعلية نظم ضمان الجودة القائمة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في تقويم فاعلية نظم ضمان الجودة في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية (الحكومية والخاصة). وتحصر مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما مدى تطبيق نظم ضمان الجودة في الجامعات اليمنية؟
2. ما الجوانب التي تأثرت بشكل واضح في أداء أعضاء هيئة التدريس نتيجة تطبيق نظم الجودة؟
3. ما أبرز التحديات التي تواجه تطبيق نظم ضمان الجودة في الجامعات اليمنية؟
4. ما دور قيادة الجامعات الحكومية والخاصة في دعم تطبيق نظم الجودة؟
5. ما المقترنات الممكنة لتطوير نظم ضمان الجودة الجامعية في اليمن؟
6. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فاعلية وكفاءة تطبيق نظم الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغيرات (نوع الجامعة، الرتبة العلمية، الجنس)؟

فروض الدراسة

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الفاعلية والكفاءة لتطبيق نظم الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغير نوع الجامعة.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الفاعلية والكفاءة لتطبيق نظم الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغير الرتبة العلمية.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الفاعلية والكفاءة لتطبيق نظم الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغير الجنس.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تقويم مدى تطبيق نظم ضمان الجودة المعتمدة في الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة.
2. دراسة أثر تطبيق نظم الجودة في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس أكاديمياً وبحثياً ومهنياً.
3. تسلط الضوء على دور قيادات الجامعات اليمنية (الحكومية، والخاصة) في تطبيق نظم الجودة.
4. التعرف على أبرز التحديات التي تواجه تطبيق نظم ضمان الجودة في التعليم الجامعي اليمني.
5. اقتراح آليات عملية وفاعلة لتطبيق نظم الجودة وتحسين الأداء الأكاديمي.
6. الكشف عن الفروق بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس لمستوى فاعلية تطبيق نظم الجودة، تبعاً لمتغيرات الدراسة (نوع الجامعة، الرتبة العلمية، الجنس؟)

أهمية الدراسة

النظرية:

- سد فجوة في الأدبيات حول أنظمة تقييم أعضاء هيئة التدريس في السياق اليمني.
- تطوير الإطار النظري لمعايير التقييم المتفوقة مع نماذج الجودة.
- استكشاف إمكانية تطبيق تقييمات تحليلية متقدمة في هذا المجال محلياً.

العملية:

- تقديم أداة عملية (إطار مقترن) للجامعات اليمنية لتحسين تقييم أعضاء هيئة التدريس.
- المساهمة في رفع كفاءة وفاعلية أعضاء هيئة التدريس.
- تعزيز ثقافة الجودة والتحسين المستمر داخل المؤسسات التعليمية.
- توفير بيانات موضوعية لدعم قرارات الترقى والمكافآت والتطوير المهني.
- دعم جهود ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في اليمن.

حدود الدراسة

- الحدود البشرية: أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والخاصة المحددة.
- الحدود الزمانية: العام الجامعي 2024/2025م.
- الحدود المكانية: جامعيتي عدن ولحج (حكومية)، وجامعتي العلوم والتكنولوجيا وخليج عدن الدولية (خاصة).
- الحدود الموضوعية: تقتصر على نظم ضمان الجودة وأثرها على أداء أعضاء هيئة التدريس كما يدركونه.

تعريف مصطلحات الدراسة

وردت تعاريفات عديدة للجودة، أبرزها: تعريف الجفان: "مدى ملائمة المنتج للاستعمال". فمعيار الحكم لدى الجفان هو مدى ملائمة المنتج للاستعمال بغض النظر عن وضع وحالة المنتج. كما وُعرّفت الجودة على أنها: "مدى المطابقة مع المتطلبات".

تعريف المواصفة الدولية للجودة، (ISO 9000 ، 2000) "درجة تلبية مجموعة الخصائص الموروثة في المنتج لمتطلبات العميل".

يعرف ضمان الجودة (Quality Assurance): بأنه مؤشرات محددة تعكس المدخلات الازمة لتحقيق المخرجات المرجوة من خلال استيفاء متطلبات الترخيص والاعتماد المطلوبة (Materu & Righetti, 2010).

نظم ضمان الجودة (Quality Assurance Systems): هي مجموعة من السياسات والعمليات والإجراءات والهيكل التنظيمية المنهجية والمستدامة التي تتبعها مؤسسات التعليم العالي لضمان تحقيق المعايير الأكاديمية المقررة محلياً ودولياً، والتحقق من فاعلية عملياتها (التعليمية، والدراسية، والإدارية)، والسعى بشكل مستمر لتحسينها، بما يضمن جودة المخرجات وبيث الثقة في نفوس أصحاب المصلحة (Quality Assurance Agency, 2020).

التعريف الإجرائي: يقصد بها درجة توافر وتطبيق الإجراءات والآليات المحددة في استبانة الدراسة، والتي تقيسها من خلال خمسة محاور هي: مدى تطبيق معايير ضمان الجودة، وتأثيرها على أداء عضو هيئة التدريس، والتحديات التي تواجه

تطبيقاتها، ودور قيادات الجامعة في دعمها، والمقترنات لتحسينها. ويتم قياسها كمياً من خلال متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة ذات الصلة.

كفاءة الأداء الأكاديمي (Academic Performance Efficiency): هي قدرة عضو هيئة التدريس على تنفيذ مهامه التدريسية (الخطاب، التنفيذ، التقويم) والدراسية (إنتاج ونشر المعرفة) ومهام خدمة المجتمع والبيئة بفاعلية وإنتجاجية عالية، مستخدماً الموارد المتاحة (الوقت، الجهد، التكنولوجيا) بشكل أمثل لتحقيق الأهداف التعليمية والتعلمية المطلوبة وفقاً لمعايير الجودة المعترف عليها (عبدالرحمن، 2021).

التعريف الإجرائي: يقصد بها مستوى الإنجاز والفاعلية في أداء المهام الأكاديمية كما يدركه عضو هيئة التدريس نفسه في سياق تطبيق نظم ضمان الجودة. ويتم قياسها عملياً من خلال المحور الثاني من استبانة الدراسة (فاعالية تطبيق نظم الجودة على أداء أعضاء هيئة التدريس) والمكون من (7) فقرات تقيس الجوانب المهنية والأكاديمية والإدارية لأداءه.

الجامعات الحكومية (Public Universities): هي مؤسسات التعليم العالي التي تملّكها وتديرها الدولة (الجمهورية اليمنية) بشكل أساسي، وتُخضع لإشراف وزارة التعليم العالي والدراسة العلمي مباشرة، ويعتمد تمويلها بشكل رئيسي على الاعتمادات المالية المدرجة في الميزانية العامة للدولة، وتقدم خدماتها التعليمية غالباً برسوم رمزية (World Bank, 2020).

. التعريف الإجرائي: تمثلها في هذا الدراسة جمعتنا عدن ولحج، اللتان تم اختيارهما كعينة للدراسة لتمثيل هذا النوع من الجامعات اليمنية.

الجامعات الخاصة (Private Universities): هي مؤسسات التعليم العالي التي تملّكها وتديرها جهات غير حكومية (أفراد، شركات، مؤسسات أهلية) بترخيص من الدولة، وتُخضع لترخيص وإشراف وزارة التعليم العالي والدراسة العلمي، وتعتمد في تمويلها وتحقيق نفقاتها التشغيلية والتطويرية بشكل أساسي على الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب والاستثمارات الخاصة (UNESCO, 2015).

التعريف الإجرائي: تمثلها في هذا الدراسة جامعتا العلوم والتكنولوجيا وخليج عدن الدولية، اللتان تم اختيارهما كعينة للدراسة لتمثيل هذا النوع من الجامعات اليمنية.

عضو هيئة التدريس (Faculty Member): هو كل من يشغل وظيفة أكاديمية تدريسية في إحدى كليات أو معاهد الجامعات، ويحمل رتبة أكاديمية معتمدة (أستاذ، أستاذ مساعد، محاضر)، وتمثل مهامه الأساسية في التدريس، والإشراف على الطلاب، وإجراء البحوث العلمية، والمشاركة في خدمة المجتمع والأنشطة الجامعية (Dalrymple, & Srikanthan, 2007).

التعريف الإجرائي: يقصد به كل فرد من أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (220) عضواً، من يشغلون الوظائف الأكاديمية المذكورة في التعريف الاصطلاحي في الجامعات الأربع المحددة (عدن، لحج، العلوم والتكنولوجيا، خليج عدن) خلال العام الجامعي 2024/2025م.

الإطار النظري

يشهد التعليم العالي في عالم اليوم تحولاً جوهرياً، لم تعد فيه الجودة ترفاً بل أصبحت ضرورة حتمية لمواجهة تحديات العولمة والمنافسة وأشتراطات الاعتماد الأكاديمي. وفي هذا السياق، برزت نظم ضمان الجودة (Quality Assurance Systems) كآلية مؤسسية حيوية لضمان تحقيق المعايير الأكademية والارتقاء المستمر بمستوى الأداء. يمكن تعريف ضمان الجودة في التعليم العالي بأنه "جميع السياسات والعمليات والإجراءات المنظمة التي تهدف إلى ضمان التقة بأن المعايير والعتبرات الأكاديمية المطلوبة يتم الحفاظ عليها وتعزيزها" (Green, 2010, p15 & Harvey, 2007). وهذا التعريف يشير إلى الطبيعة الشمولية والاستباقية لنظم الجودة، التي تتحول من كونها رقابة لاحقة إلى فلسفة إدارية متكاملة لتحسين المستمر.

لا يقتصر دور نظم ضمان الجودة على الرقابة فحسب، بل يتعداه إلى كونه أداة تطوير استراتيجية. فكما أشار (Srikanthan & Dalrymple, 2007)، ترتبط فاعلية هذه النظم بشكل وثيق بتحسين الأداء المؤسسي والفردي على حد سواء، حيث يُعد عضو هيئة التدريس حجر الزاوية في هذه المعادلة. فنجاح المؤسسة التعليمية مررهون بتمكن كادرها الأكاديمية وقدرتها على الابتكار. وتؤكد الأدبيات أن النظم الأكثر فاعلية هي تلك التي تتبنى نهجاً تطويرياً يركز على التطوير المهني المستمر وتقديم تغذية راجعة بناءً، بدلاً من النظم التقليدية التي تتركز فقط على المحاسبة والرقابة (Jones, 2021 & Smith, 2007). وقد أصبح الاهتمام بتطبيق هذه النظم مطلباً استراتيجياً يهدف إلى رفع مستوى كفاءة الأداء وضمان تحقيق المخرجات التعليمية لمعايير الاعتماد الأكاديمي المحلي والإقليمي والدولي. وينظر إلى نظم الجودة باعتبارها إطاراً مؤسسيًا متكاملاً يُعني بتحسين العملية التعليمية من خلال وضع السياسات والإجراءات والمعايير التي تكفل الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة واحتياجات سوق العمل (العتبي، 2019؛ الجبوري، 2020).

وفي السياق اليمني، تواجه الجامعات العديد من التحديات في تطبيق نظم ضمان الجودة، نتيجة الظروف الاقتصادية والإدارية والبنية التحتية، الأمر الذي جعل مسألة تقييم فاعلية هذه النظم ضرورة علمية وعملية في آن واحد. ومن هذا المنطلق جاء الاهتمام بتسلیط الضوء على مجموعة من المجالات الرئيسية التي يُتوقع أن تكشف عن مستوى تطبيق الجودة في الجامعات اليمنية، وتسمم في تشخيص أوجه القوة والقصور واقتراح السبل الكفيلة بتحسينها.

وانطلاقاً من مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، يمكن حصر هذه المجالات في خمسة محاور أساسية، وسوف نتناول كل محور على حدة، مع الاستناد إلى ما ورد في الدراسات النظرية والتجريبية ذات الصلة:

١. مدى تطبيق توفير نظم الجودة

يمثل مدى تطبيق نظم ضمان الجودة الأول على جدية الجامعات في الالتزام بمعايير الاعتماد الأكاديمي، حيث يشمل هذا التطبيق وجود سياسات واضحة، وأدلة إجرائية، ووحدات متخصصة بمتابعة الجودة على مستوى الكليات والأقسام. وقد بينت دراسات عدّة أن واقع التطبيق في الجامعات العربية يتسم بالتفاوت بين ، حيث تكتفي بعض الجامعات بتبني الجودة شكلاً دون تفعيل حقيقي للآليات والإجراءات اللازمة(عبدالرحمن، 2018 ؛ مراد، 2021).

وفي السياق اليمني يواجه تطبيق هذه النظم تحديات استثنائية تفاقمت بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد ، حيث انعكست محدودية الموارد وضعف البنية المؤسسية سلباً على مستوى التطبيق. ورغم ذلك، فقد شهد منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة جهوداً ملحوظة ، تمثلت في إنشاء بعض الجامعات الحكومية مراكز متخصصة للجودة.

٢. فاعلية تطبيق نظم الجودة في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس

يرتبط نجاح نظم الجودة بشكل مباشر بفاعليتها في تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال التدريب المستمر، وتحفيز الدراسة العلمي، وتبني استراتيجيات تدريس حديثة . وقد أوضحت دراسات(السالمي، 2020 ؛ زيدان، 2022) بأن تطبيق الجودة يساهم في رفع مستوى الأداء التدريسي والدراسي متى ما تتوفر البيئة الداعمة . وفي السياق اليمني، شكل ضعف الحوافز وقلة فرص التدريب عائقاً أمام تحقيق هذا الهدف، وقد أوضحت دراسة الهمداني(2016) إلى أن تطبيق نظم الجودة ساهم بشكل معتدل في تحسين بعض جوانب الأداء الأكاديمي، خصوصاً في تطوير المقررات الدراسية ورفع مستوى التفاعل مع الطالب. ومع ذلك، هناك ضعف في التدريب المستمر للكوادر، مما يقلل من الأثر الكامل للنظم على الأداء.

٣. التحديات التي تواجه تطبيق نظم ضمان الجودة

تنعدد التحديات التي تواجه تطبيق نظم ضمان الجودة في الجامعات اليمنية، وتشمل: ضعف التمويل، وقلة الكوادر المدرية، ومحدودية البنية التحتية، إضافة إلى ضعف ثقافة الجودة لدى بعض أعضاء هيئة التدريس والإداريين . وتشير الأدبيات إلى أن هذه التحديات ليست حكراً على اليمن بل تواجهها العديد من الجامعات في الدول النامية(الشيخ، 2019 ؛ يوسف، 2020).

ومن أبرز التحديات التي رصدتها الدراسة الحالية:

- ضعف الوعي بأهمية ضمان الجودة لدى بعض أعضاء هيئة التدريس .
- نقص الموارد المادية والبشرية، مثل المختبرات والتجهيزات التكنولوجية.
- نقص الكوادر المؤهلة في مجال الجودة والاعتماد الأكاديمي
- غياب مؤشرات الأداء الدقيقة لمتابعة أعضاء هيئة التدريس.
- المقاومة المؤسسية والثقافية تجاه التغيير.
- التمويل المحدود وعدم انتظام التقييم الخارجي.

٤. دور القيادات الجامعية في دعم تطبيق نظم ضمان الجودة

ثُعد القيادات الجامعية حجر الزاوية في ترسیخ ثقافة الجودة، إذ يقع على عاتقها وضع الرؤية الاستراتيجية، وتوفير الموارد، وتبني سياسات التحفيز والمتابعة . وقد أكدت دراسات(حسن، 2017 ؛ الكندي، 2021) أن دعم القيادات الجامعية يمثل عاملاً حاسماً في نجاح نظم الجودة، في حين أن غياب هذا الدعم يؤدي إلى ضعف الفاعلية وتراجع الالتزام على مستوى الكليات والأقسام.

وأظهرت الدراسة الحالية أن الجامعات التي تتمتع بقيادات جامعية نشطة وملزمة بالجودة سجلت تحسيناً واضحاً في الأداء الأكاديمي والإداري. القيادات الفاعلة توفر الدعم الفني، الموارد، وتضع مؤشرات الأداء وتتابع تنفيذها بانتظام، مما يسهم في ترسیخ ثقافة الجودة (الحضرمي، 2018).

٥. مقتراحات تحسين نظم ضمان الجودة

استناداً إلى نتائج الدراسة الحالية نورد أبرز المقتراحات التي تسهم في تحسين نظم ضمان الجودة في الجامعات اليمنية فيما يلي:

- تكثيف ورش العمل التدريبية في مجال الجودة لأعضاء هيئة التدريس.
- تفعيل مكاتب ضمان الجودة بالكليات وتوفير الكوادر المتخصصة.
- تطوير نظام حواجز لتشجيع الالتزام بمعايير الجودة..
- تحسين البنية التحتية والمصادر التعليمية.

- وضع مؤشرات أداء دقيقة وقابلة للقياس للكوادر الأكademية.
- تفعيل الاعتماد الأكاديمي الخارجي لضمان الموضوعية.
- إشراك الطلبة في تقييم جودة العملية التعليمية.
- كذلك أوصت دراسات (حمدان، 2018؛ جابر، 2021) بضرورة تبني شراكات مع مؤسسات اعتماد إقليمية ودولية لتبادل الخبرات وتبني أفضل الممارسات.

دراسات سابقة

في إطار سد الفجوة البحثية حول فاعلية تطبيق نظم ضمان الجودة في البيئة اليمنية، تستعرض هذه الدراسة عدداً من البحوث السابقة ذات الصلة، سواء في السياق اليمني أو العربي أو العالمي، وذلك على النحو التالي: اجرى مرعي، وعساف (2025): دراسة هدفت إلى تقييم مدى فاعلية نظم ضمان الجودة المستخدمة لتحسين أداء أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي الحكومية الفلسطينية. اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي وطبقاً استبانة مكونة من أربعة محاور: الأداء التدريسي، الأداء البحثي، خدمة المؤسسة، وخدمة المجتمع. وأظهرت النتائج وجود عدد من جوانب الضعف، أبرزها الاعتماد الكبير على التقييم الكمي على حساب التقييم النوعي، وعدم مراعاة الفروق بين التخصصات الأكademية المختلفة، بالإضافة إلى عدم التركيز الكافي على معايير الابتكار والمشاركة المجتمعية الفاعلة. وبناءً على هذه النتائج، أوصى الباحثان بعدد من الإجراءات التطويرية، منها: تعزيز آليات التقييم النوعي، وإدخال نظم تقييم متعددة المصادر، وإدراج معايير جديدة تتعلق بالابتكار والتطوير المهني المستمر.

وسرعت دراسة السبيسي (2024): إلى الكشف عن آثر استخدام نظم التعليم الإلكتروني على تحسين جودة التعليم في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت آداة الدراسة على عينة مكونة من (130) عضو هيئة تدريس. وأشارت النتائج إلى وجود مستوى مرتفع من حيث استخدام نظم التعليم الإلكتروني وأثره الإيجابي في تحسين جودة التعليم بشكل عام. وجاء تحسن أداء عضو هيئة التدريس نفسه في المرتبة الأولى بين مجالات التحسن، بليه معيار تطوير المقرر الدراسي، ثم معايير إدارة الجامعة، في حين جاء معيار أداء الطلبة في الترتيب الأخير. كما كشفت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تعزى لمتغير الجنس وسنوات الخبرة.

واجرى ريجاسا (Regassa, 2024): دراسة هدفت إلى مقارنة ممارسات ضمان الجودة المطبقة في مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة، من خلال دراسة أوجه التشابه والاختلاف بين هذين القطاعين. اقتصرت الدراسة على سبع جامعات عامة وخاصة معترف بها من قبل هيئة التعليم والتدريب ووزارة التعليم، وتقع ضمن منطقة أديس أبابا الإدارية. اعتمدت هذه الدراسة تصميمياً بحثياً يعتمد بشكل أساسي على البيانات الكمية المنتقاة من خلال الاستبيان. وأشارت النتائج إلى أن مؤسسات التعليم العالي الخاصة تمتلك هيآكل ضمان جودة أوضح وتوافقاً أكثر فعالية، بما يتماشى مع الأهداف المؤسسية، بينما غالباً ما تفتقر مؤسسات التعليم العالي العامة إلى أطر شاملة لضمان الجودة في المستويات الأدنى.. وأوصت الدراسة بضرورة قيام المؤسسات الحكومية بتطوير أطر شاملة لضمان الجودة، وتعزيز ممارسات ضمان الجودة.

واجرى المرزوقي دراسة (2022): ركّزت على قياس آثر تطبيق معايير الجودة على أداء أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء (حكومية). وتوصلت النتائج إلى وجود آثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لتطبيق معايير الجودة على أداء أعضاء هيئة التدريس، وكان هذا الآثر أكثر وضوحاً في مجال التخطيط للتدريس وتقدير الطلاب. وثُغَدَ هذه الدراسة ذات قيمة لتركيزها على السياق اليمني، إلا أن أحد قيودها الرئيسية يتمثل في اقتصارها على جامعة حكومية واحدة فقط، مما يحد من إمكانية تعميم نتائجها على جميع الجامعات اليمنية، وخاصة الجامعات الخاصة.

بينما كشفت دراسة الغامدي (2021): عن "دور نظم ضمان الجودة في تطوير الأداء الأكاديمي في الجامعات السعودية" من خلال منظور فريد هو تصورات القيادات الأكademية. وأشارت النتائج إلى أن نظم الجودة ساهمت بشكل كبير وملموس في تطوير الأداء الأكاديمي بشكل عام. ومع ذلك، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز برامج التدريب والتأهيل لأعضاء هيئة التدريس على مفاهيم الجودة، والعمل على تبسيط الإجراءات البيروقراطية المصاحبة للتطبيق لزيادة فاعليتها. وتحمن أهمية هذه الدراسة فيتناولها لرأي صناع القرار، بينما ترکز الدراسة الحالية على فئة الممارسين الفعلىين (أعضاء هيئة التدريس) مما يوفر منظوراً مكملاً ومهماً.

كذلك اجرى البطري دراسة (2020): هدفت إلى التعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير الجودة الشاملة في جامعة صعدة (يمنية)، وقياس درجة هذه المعوقات في المجالات المادية والمالية والإدارية وتلك المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس. باستخدام المنهج الوصفي المسمحي، وزُرعت استبانة على عينة شملت جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة 54 فرداً. أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لجميع مجالات المعوقات كان مرتفعاً (4.11 من 5). وحصلت المعوقات المادية على أعلى متوسط (4.53) تلتها المعوقات المالية (4.50)، بينما جاءت المعوقات الإدارية والتنظيمية في المرتبة الثالثة (3.82) وأخيراً المعوقات المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس (3.62). كما كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة

إحصائية في مجال المعوقات الإدارية تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور، ولمتغير المؤهل العلمي لصالح حملة الدكتوراه والماجستير.

وأجرى اياز ورمضان (Ayaz & Ramzan 2020): دراسة بهدف رصد ممارسات ضمان الجودة المعتمدة في معاهد التعليم العالي التابعة للقطاعين العام والخاص في بنجاب، باكستان. بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس (156) عضواً (ذكوراً وإناثاً) في الأقسام الأربع المختارة والذين يشكلون مجتمع الدراسة المستهدف في 10 جامعات (5 منها حكومية و5 منها خاصة)، وقد تم التحقق من صحة الأداة التي صُمِّمت ذاتياً من خلال آراء الخبراء والاختبار التجريبي. كما تم قياس استجابات أعضاء هيئة التدريس باستخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسط والانحرافات المعيارية. وخلصت الدراسة إلى أن ممارسات ضمان الجودة فيما يتعلق ببيئة التعلم الجيدة، وجودة مخرجات التعلم، وجودة المحتوى، تُسهم في توفير بيئة تعليمية مُثلى. ولم يُعثر على أي فرق جوهري بين المؤسسات في جميع ممارسات ضمان الجودة التي نوقشت في الدراسة. وأوصي بتطبيق ممارسات الدول الأخرى عملياً على نطاق ضيق أو لا، ثم على نطاق واسع.

أما دراسة العامری (2015): فقد سعت إلى تشييد معاوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة صنعاء. وغطت الاستبانة ستة مجالات هي: معاوقات قيادية، إدارية وتنظيمية، تتعلق بالبرامج والمقررات، بالدراسة العلمي، بخدمة المجتمع، وبالبنية التحتية. طُبقت الدراسة على عينة من القيادات الأكاديمية الوسطى (العمداء ووكيلائهم ورؤساء الأقسام). وأظهرت النتائج أن درجة الإعاقاة كانت "مرتفعة جداً" في جميع المجالات. ولم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد العينة تعزى لمتغيرات نوع الكلية، المسمى الوظيفي، الرتبة الأكاديمية، الدرجة العلمية، أو سنوات الخبرة.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

قدمت الدراسات السابقة صورة واضحة عن واقع تطبيق الجودة في مختلف البيئات؛ الدولية والعربية واليمنية. فهي مجتمعة تؤكد على:

- وجود علاقة إيجابية بين تطبيق نظم ضمان الجودة وتحسين الأداء الأكاديمي بمختلف جوانبه.
- وجود فجوة تطبيقية واسعة بين السياسات الموضوعة والممارسات الفعلية على أرض الواقع.
- مواجهة تطبيق هذه النظم لـ تحديات هيكيلية مشتركة (مالية، إدارية، بشرية) تتفاقم في البيئة اليمنية بسبب الظروف الاستثنائية.

وجود تفاوت محتمل في درجة التطبيق والفاعلية بين الجامعات الحكومية والخاصة بسبب اختلاف البيئة التنظيمية والدافع. ومع ذلك يلاحظ وجود نقص في الدراسات الشمولية التي تقوم بـ تقويم ميداني مباشر لفاعلية نظم ضمان الجودة في تحسين أداء عضو هيئة التدريس بشكل خاص في اليمن، مع إجراء مقارنة منهجهة بين الجامعات الحكومية والخاصة، وفحص تأثير متغيرات ديمografية رئيسية مثل نوع الجامعة والرتبة العلمية. لذلك يسعى هذا الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تحقيق ذلك، مما يسهم في إثراء المعرفة العلمية توصيات عملية مستندة إلى بيانات ميدانية موثوقة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة: اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج العلمي الأكثر مناسب لطبيعة ومنهج الدراسة الحالية والأهداف التي تسعى لتحقيقها".

مجتمع وعينة الدراسة:

• مجتمع الدراسة: يتتألف مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في أربع جامعات يمنية منها: جامعتان حكوميتان (عدن، لحج) ، و جامعتان خاصتان (خليج عدن، العلوم والتكنولوجيا) للعام الجامعي 2024/2025م ، والبالغ عددهم (2240) عضواً /عضوًة هيئة تدريس، وذلك وفقاً للإحصائيات الرسمية للإدارات العامة للشؤون التعليمية للأربع الجامعات.

• عينة الدراسة: لضمان تمثيل جميع الفئات الأكademية والتخصصات المختلفة (علوم إنسانية، علوم تطبيقية، طبية، هندسية) مع مراعات التوزيع الجغرافي والنوعي (حكومي/خاص)، تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية الطبقية، حيث بلغ حجم العينة النهائية (220) عضو هيئة تدريس يتوزعون في أربع جامعات يمنية تمثل: جامعتي (لحج، عدن) الحكومية، وجامعتي (العلوم والتكنولوجيا، خليج عدن) الخاصة، وهي ما تمثل نسبة (10%) من المجتمع الكلي تضمن إمكانية تعميم النتائج ، والجدول(1) يوضح توزيع العينة.

جدول (1) يبين توزيع العينة حسب متغيرات الدراسة

الإجمالي	المؤهل			الجنس		جامعة	حوكمة	
	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	إناث	ذكور			
172	119	68	20	31	48	71	جامعة عدن	حكومية
	53	23	8	31	15	38	جامعة لحج	
48	16	7	3	6	4	12	جامعة خليج عدن	خاصة
	32	16	7	9	11	21	العلوم والتكنولوجيا	
220		312	38	95	78	142	الإجمالي	

يتبيّن من الجدول (1) أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة وفقاً لخصائصها، كانت لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية بنسبة 78% وفقاً لخاصية نوع الجامعة، 22% يمثلون الجامعات الخاصة، وفقاً لخاصية الجنس كانت أعلى نسبة للذكور بـ 65%، و35% للإناث، وفقاً لخاصية المؤهل كانت أعلى نسبه لحملة الدكتوراه بـ 65%، بينما كانت نسبة للحاصلين على البكالوريوس بنسبة 27%， بينما كانت أقل نسبة للحاصلين على الماجستير 17%， حيث شملت العينة مستويات المتغيرات المستقلة بنسب مكافئة لخصوص مجتمع الدراسة.

أدوات الدراسة:

تم تطوير استبيان موجه لأعضاء هيئة التدريس لقياس آرائهم حول فاعلية نظم ضمان الجودة في مؤسساتهم، ومدى انعكاسها على أدائهم الأكاديمي والمهني.

تصميم أداة الدراسة (الاستبيان): اعتمد الباحث على استبانة تم بناؤها بالرجوع إلى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بأنظمة ضمان الجودة والأداء الأكاديمي (مثلاً دراسة الطحان، 2020؛ Al-Khathlan, 2021؛ Godfrey, 2019 & Jurran, 2021).

حساب صدق وثبات الأداة

• **صدق الأداة :** الحصول على الصدق الظاهري أو المنطقي للاستبانة ، تم عرض الصورة الأولية إلكترونياً على مجموعة من أساتذة جامعات (عدن-أبين-تعز-صنعاء - لحج) في تخصص مناهج وطرق التدريس، وعدد (22) مبكماً ، طلب منهم إبداء آرائهم وملحوظاتهم حول:

- مناسبة صياغة الفقرة (الصلاحية اللغوية للفقرة).
- مدى ارتباط الفقرة بالمحور المنتمية إليه.
- التعديل أو الإضافة المناسبة، وإبداء أي مقتراحات يرونها مناسبة.
- اقتراح مجالات وفقرات أخرى.

بعد استكمال جمع القوائم من المحكمين، تم تفريغ وتحليل نتائج التحكيم على النحو الآتي:

- تم الإبقاء على جميع المحاور/الفقرات التي حصلت على نسبة موافقة (%) 75% وما فوق.
- تم تعديل أو إعادة صياغة بعض الفقرات، في ضوء ملاحظات السادة المحكمين، نظراً لعدم صلاحية صياغتها اللغوية.
- إخراج الاستبانة في صورتها النهائية بعد إعادة ترتيبها، حيث اشتملت على؛ خمسة محاور، و(35) فقرة انظر جدول (2) مكونات الاستبانة.

جدول (2) يبين محاور الاستبيان وعدد فقراته في صورته النهائية.

المحور	م	المجموع
مدى تطبيق معايير ضمان الجودة	1	
فعالية تطبيق نظم الجودة على أداء أعضاء هيئة التدريس	2	
التحديات التي تواجه تطبيق نظم الجودة	3	
دور القيادة الجامعية في دعم تطبيق نظم الجودة	4	
مقترنات لتحسين نظم ضمان الجودة	5	
(5) محاور	35	

صدق المحتوى: تم التأكد من أن فقرات الاستبانة تغطي جميع أبعاد الظاهرة موضوع الدراسة.

● حساب معامل الثبات:

تم استخراج معامل ثبات الاستبابة عن طريق معامل "إفافا كرو نباخ (α)" وهو من أهم مقاييس الاتساق الداخلي للاستبيان والذي يربط ثبات الاستبيان بثبات بنوده، وبحسب إفافا كرو نباخ إن زيادة نسبة تباينات البنود بالنسبة للتبين الكلي يؤدي إلى انخفاض معامل الثبات (القصاص، 2007: 341) تم التحقق من دلالة ثبات أداة الدراسة باستخدام معادلة كرو نباخ أفالا للاتساق الداخلي على عينة استطلاعية ($n=30$)، ويبيّن الجدول (3) معاملات ثبات المقاييس:

جدول رقم (3) يبيّن معامل أفالا كرو نباخ (α) لقياس ثبات أداة الدراسة

الدالة	معامل الثبات	عدد المؤشرات	المعيار	م
0.01	0.785	7	مدى تطبيق معايير ضمان الجودة	.1
0.01	0.807	7	فعالية تطبيق نظم الجودة على أداء أعضاء هيئة التدريس	.2
0.01	0.856	7	التحديات التي تواجهه تطبيق نظم الجودة	.3
0.01	0.831	7	دور القيادة الجامعية في دعم تطبيق نظم الجودة	.4
0.01	0.842	7	مقترنات لتحسين نظم ضمان الجودة	.5
0.01	0.865	35	الإجمالي	

يتضح من الجدول (3) أن معامل الثبات العام عالٍ حيث بلغ (0.865)، وهذا يدل على أن الاستبابة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للبحث.

وبعد التأكيد من سلامة الأداة ومناسبتها للتطبيق الميداني، قام الباحثان بتوزيع الاستبابة على عينة الدراسة اكترونياً وورقياً.

مقياس الحكم على تقدير استجابات عينة الدراسة:

استخدمت الدراسة مقياس خماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، لا أوافق بشدة)؛ لتقدير مستوى تطبيق نظم ضمان الجودة في الجامعات اليمنية، وفقاً لمقياس الأداء المترافق الذي اعد لهذا الغرض، حيث أعطيت الدرجة (1) لتقدير منخفض، والدرجة (2) لتقدير متوسط، والدرجة (3) لتقدير عالي.

تم وضع نظام الحكم على تقدير استجابات عينة الدراسة وفقاً لاستجاباتها عن عبارات المقياس اللغظي إلى أوزان تقديرية بالدرجات وفقاً لما يلي:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{المدى}}{\text{عدد الفئات}} = \frac{4 - 5}{4} = 1.333$$

وبناءً على طول الفئة تم تصنيف المتوسطات الحسابية، وفقاً لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية لمستوى تطبيق مجالات نظم ضمان الجودة والمؤشرات الفرعية لها كما في الجدول الآتي:

جدول (4) يبيّن مقياس الحكم على استجابات عينة الدراسة

التقدير	المتوسطات الحسابية
منخفض	من 1 - 2.33
متوسط	من 3.66 - 2.34
عالٍ	من 5 - 3.67

الأساليب الإحصائية: تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات باستخدام: الإحصاءات الوصفية (المتوسطات، الانحرافات المعيارية)، واختبار (t-test)، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA).

نتائج الدراسة ومناقشتها:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: ما مدى تطبيق نظم ضمان الجودة في الجامعات اليمنية؟ تم الكشف عن مستوى تطبيق نظم ضمان الجودة في الجامعات اليمنية، وفق تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمؤشرات هذا المجال، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحكم عن مستوى التطبيق ، والجدول (5) يبيّن ذلك

جدول (5) يبيّن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تطبيق نظم ضمان الجودة في الجامعات اليمنية

مستوى التوفير	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	م
متوسط	3	1.03	3.29	توجد رؤية ورسالة واضحة للكاية والقسم العلمي.	.1
عالٍ	1	.426	3.80	يتم الالتزام بمعايير الاعتماد الأكاديمي في إعداد الخطط الدراسية.	.2

عاليٌ	2	1.12	3.67	يتم تحديث المناهج الدراسية بشكل دوري بناءً على ملاحظات الجودة.	.3
متوسط	6	.831	2.71	يتم تدريب أعضاء هيئة التدريس على مفاهيم ومعايير ضمان الجودة.	.4
متوسط	4	1.251	3.40	توجد آليات لتقدير الأداء الأكاديمي والإداري في الكلية.	.5
متوسط	7	.693	2.63	يتم إشراك أعضاء هيئة التدريس في أنشطة التقييم الذاتي والمؤسسي.	.6
متوسط	5	1.22	2.95	تُستخدم نتائج التقييم في تحسين البرامج الأكademie.	.7
متوسط		1.332	3.23	المحور ككل	

يتبيّن من الجدول(5) أن:

- المتوسط الحسابي العام للمحور الأول (3.23) بمستوى توفر متوسط أعلى متوسط حسابي في كان الفقرة (2) الانتزام بمعايير الاعتماد الأكاديمي (3.80) ، تليها الفقرة (3) تحديث المناهج الدراسية (3.67) ، بينما كان أقل متوسطي للقرفة (6) إشراك الأعضاء في التقييم الذاتي (2.7) ، والقرفة (4) تدريب أعضاء هيئة التدريس (2.63) .
- أظهرت النتائج أن مستوى تطبيق نظم ضمان الجودة في الجامعات اليمنية جاء بدرجة متوسطة، مما يشير إلى وجود جهود لكنها ما زالت غير كافية لمواكبة متطلبات الاعتماد الأكاديمي.
- تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة المرزوقي (2022) التي وجدت أثراً إيجابياً لتطبيق معايير الجودة داخل جامعة صنعاء، وكذلك مع دراسة الغامدي (2021) التي رصدت مساهمة ملحوظة لنظم الجودة في تطوير الأداء الأكاديمي ، كما تتماشى مع توصيات دراسة مرعي وعساف (2025) حول الحاجة إلى توسيع التقييم النوعي وتبني مصادر تغذية راجعة متعددة .

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: والذي ينص على؛ فعالية تطبيق نظم الجودة في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية؟
تم الكشف عن مستوى فاعلية تطبيق نظم ضمان الجودة في الجامعات اليمنية ، وفق تقدیرات أعضاء هيئة التدريس لمؤشرات هذا المجال، وذلك بحسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحكم عن مستوى التطبيق ، والجدول (6) يبيّن ذلك

جدول (6) يبيّن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال فاعلية تطبيق نظم الجودة في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية

مستوى التوفّر	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	m
عاليٌ	3	1.03	3.67	ساهم تطبيق الجودة في تحسين أساليب التدريس لدى.	.8
عاليٌ	1	.426	3.88	أصبح إعداد المقررات أكثر تنظيماً ووضوحاً.	.9
متوسط	5	1.12	3.32	أتبع بشكل أفضل تحقيق مخرجات التعلم.	.10
متوسط	7	.831	2.43	ازدادت مشاركتي في الأنشطة الدراسية والندوات والمؤتمرات العلمية.	.11
عاليٌ	2	1.251	3.74	أدى تطبيق الجودة إلى زيادة وعيي بالمسؤولية الأكademie والمساهمة في تحقيق أهداف الجامعة التي أعمل فيها.	.12
متوسط	6	.693	2.93	أصبحت أكثر حرضاً على التقييم المستمر للطلاب.	.13
متوسط	4	1.22	3.52	أثر نظام الجودة إيجابياً على تطوري المهني وتقديري بأخلاقيات المهنة.	.14
متوسط		1.03	3.36	المحور ككل	

يتبيّن من الجدول(6) أن:

- المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني (3.36) بمستوى توفر متوسط .

- اعلى متوسط حسابي في المحور الثاني كان للفقرة (9) إعداد المقررات أكثر تنظيماً (3.88)، واقله للفقرة (11) ازدادت مشاركتي في الأنشطة البحثية والندوات (2.42).

أظهرت النتائج أن التزام أعضاء هيئة التدريس كان في حدود متوسطة، مع تفاوت بين الجامعات الحكومية والخاصة. تتفق هذه النتيجة مع المرزوقي دراسة مرعي، وعساف (2025) التي بيّنت أن درجة التزام أعضاء هيئة التدريس ترتبط بدرجة الدعم المؤسسي والتدريب الذي يتلقونه وجود تأثير إيجابي متوسط على عناصر مثل تنظيم إعداد المقررات وحرص على التقييم المستمر.

وتحتفي هذه النتائج مع المرزوقي (2022) الذي وجد أثراً إيجابياً خاصة في التخطيط للتدريس وتقويم الطلاب ، كما تتبادر مع نتائج دراسة البطري (2020) التي أشارت إلى معوقات مادية وإدارية تمنع تنشيط الدراسة العلمي. أي أن النظم قد تحسن الجوab التنظيمية والتدرисية أكثر من تحفيز الدراسة العلمي إن لم تدعم بموارد وحوافز مناسبة.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث: والذي ينص على؛ ما ابرز التحديات التي تواجه تطبيق نظم الجودة في الجامعات اليمنية؟

تم الكشف عن ابرز التحديات التي تواجه تطبيق نظم الجودة في الجامعات اليمنية، وفق تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمؤشرات هذا المجال، وذلك بحسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحكم عن مستوى التطبيق ، والجدول (7) يبيّن ذلك

جدول (7) يبيّن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التحديات التي تواجه تطبيق نظم الجودة في الجامعات اليمنية

مستوى التوفّر	النسبة %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	م
متوسط	5	.743	3.55	ضعف الوعي بأهمية ضمان الجودة لدى بعض أعضاء هيئة التدريس.	.15
عالٍ	4	.872	3.68	قلة الدعم الإداري والمالي لتنفيذ برامج الجودة.	.16
متوسط	7	.967	3.22	نقص الكوادر المؤهلة في مجال الجودة والاعتماد الأكاديمي.	.17
متوسط	6	.673	45.3	مقاومة التغيير من قبل بعض أعضاء الهيئة التدريسية.	.18
عالٍ	2	.993	3.84	ضعف البنية التحتية والتقوية اللازمة لتطبيق معايير الجودة.	.19
عالٍ	1	1.020	4.25	غياب نظام حواجز مرتبطة بتطبيق الجودة.	.20
عالٍ	3	.817	3.80	عدم وضوح آليات التقييم والتقويم داخل المؤسسات.	.21
عالٍ		.743	3.68	المحور ككل	

يتبيّن من الجدول(7) أن:

- المتوسط الحسابي العام للمحور الثالث (3.68) بمستوى توفر عالٍ.
- أعلى متوسط حسابي في المحور الثالث كان للفقرة (20) غياب نظام حواجز (3.84) ، والفقرة (19) ضعف البنية التحتية والتقوية (3.84)، واقله للفقرة (18) نقص الكوادر المؤهلة (45.3)، والفقرة (17) مقاومة التغيير (3.22).
أظهرت الدراسة أن أهم المعوقات هي: ضعف البنية التحتية، ضعف الإمكانيات المادية، قلة الكفاءات المؤهلة، غياب الدعم المؤسسي الكافي ، وغياب نظام الحواجز ، وهذه النتيجة متوافقة تماماً مع دراسة البطري (2020)، ودراسة العامي (2015) ، التي أظهرت أن التحديات البنوية والتنظيمية تمثل العائق الأكبر أمام نجاح نظام الجودة ، وهذه النتيجة أكدتها بعض الدراسات الإقليمية مثل دراسة (Ayaz & Ramzan 2020) التي أشارت إلى أن الموارد والتطبيق العملي يمثلان عائقاً في كثير من المؤسسات.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع: والذي ينص على؛ ما دور القيادة الجامعية في دعم تطبيق نظم الجودة في الجامعات اليمنية؟

تم الكشف عن دور القيادة الجامعية في دعم تطبيق نظم الجودة في الجامعات اليمنية وفق تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمؤشرات هذا المجال، وذلك بحسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحكم عن مستوى التطبيق ، والجدول (8) يبيّن ذلك

جدول (8) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال دور القيادة الجامعية في دعم تطبيق نظم الجودة في الجامعات اليمنية

الرتبة	النوع	القيمة	متوسط	العبارة	م
متوسط	2	.887	3.53	تولي القيادة الجامعية اهتماماً فعلياً بتطبيق معايير ضمان الجودة.	.22
متوسط	5	.972	2.82	توفر القيادة التدريب والدعم الفني اللازم لأعضاء هيئة التدريس.	.23
متوسط	1	1.039	62.3	تسعى الادارة إلى بناء ثقافة مؤسسية قائمة على الجودة.	.24
متوسط	6	1.035	2.75	يتم تخصيص ميزانية محددة لأنشطة ضمان الجودة.	.25
متوسط	3	.925	3.11	تشجع القيادة على المبادرات التي تدعم التحسين المستمر.	.26
متوسط	4	1.015	2.93	تشارك القيادة بفعالية في عمليات التقويم الذاتي والاعتماد الأكاديمي.	.27
متوسط	7	1.018	2.68	تعمل القيادة على إزالة المعوقات التي تعيق تطبيق الجودة.	.28
متوسط		.866	2.78	المحور ككل	

يتبيّن من الجدول(8) أن:

- المتوسط الحسابي العام للمحور الرابع (2.78) بمستوى توفر متوسط .
- أعلى متوسط حسابي في المحور الرابع كان للفقرة (24) تسعي الادارة إلى بناء ثقافة مؤسسية (3.62) والفقرة (22) اهتمام القيادة بالجودة (3.53)، وافقه للفقرة (25) تخصيص ميزانية محددة (2.75)، والفقرة (28) إزالة المعوقات التي تعيق تطبيق الجودة (2.68). يتبيّن من ذلك أن الموارد والإمكانات الداعمة ضعيفة، خاصة في الجامعات الحكومية، مما يحد من القدرة على التطبيق الفعال لأنظمة الجودة.
- تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة كلًا من: ريجاسا (Regassa, 2024), المرزوقي (2022)، الذين أشارت نتائجهما إلى أن مؤسسات التعليم العالي الخاصة تمتلك هيكل ضمان جودة أوضح وتواصلاً أكثر فعالية.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الخامس: والذي ينص على؛ ما مقتراحات لتحسين نظم ضمان الجودة في الجامعات اليمنية في الجامعات اليمنية؟

تم الكشف عن مقتراحات تحسين نظم ضمان الجودة في الجامعات اليمنية ، وفق تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمؤشرات هذا المجال، وذلك بحسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحكم عن مستوى التطبيق ، والجدول (9) يبيّن ذلك

جدول (9) يبيّن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال مقتراحات لتحسين نظم ضمان الجودة في الجامعات اليمنية

مستوى التوفّر	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	م
عالي	1	1.19	3.85	تكثيف ورش العمل التربوية في مجال الجودة لأعضاء هيئة التدريس.	.29
متوسط	7	1.27	3.30	إشراك الطلبة في تقييم جودة العملية التعليمية.	.30
عالي	2	1.22	3.84	تطوير نظام حواجز لتشجيع الالتزام بمعايير الجودة.	.31
متوسط	3	1.18	3.50	تبني آليات تقييم إلكترونية شفافة وموضوعية.	.32
متوسط	4	1.32	3.47	تفعيل مكاتب ضمان الجودة بالكليات وتوفير الكوادر المتخصصة.	.33
متوسط	6	.729.	3.32	تعزيز الشراكة بين الجامعات (الحكومية والخاصة) لتبادل الخبرات في الجودة.	.34
متوسط	5	.529	3.35	إنشاء قاعدة بيانات مركزية لمتابعة وتقييم الأداء الأكاديمي.	.35
متوسط		.857	3.511	المحور ككل	

يتبيّن من الجدول(9) أن:

- المتوسط الحسابي العام للمحور الخامس (3.511) بمستوى توفر متوسط .

- أعلى متوسط حسابي في المحور الخامس كان للفقرة (29) تكيف ورش العمل التدريبية (3.85)، تليها الفقرة (31) تطوير نظام حواجز (3.84)، وائله للفقرة (34) تعزيز الشراكة بين الجامعات، والفقرة (30) إشراك الطلبة في التقييم (3.30) بمستوى توفر متوسط..

نتائج الإجابة عن السؤال السادس والذي ينص على انه: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فاعلية وكفاءة تطبيق نظم الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغيرات (الجنس، نوع الجامعة، الرتبة العلمية)؟
للإجابة عن هذا السؤال تم صياغة ثلاثة فروض فرعية، وقام الباحثون باختبار صحة هذه الفروض على النحو التالي:
الفرض الأول والذي ينص على انه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الفاعلية والكفاءة لتطبيق نظم الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغير الجنس (ذكر، أنثى).
لاختبار صحة هذا الفرض استخدم الباحثون اختبار (t) لعينتين مستقلتين Independent Samplest والجدول (10) يوضح النتائج :

جدول (10) بيّن نتائج Independent Samples t-test للفروق حسب الجنس (ذكور / إناث).

الدلالـة	مستوى الدلالـة Sig	قيمة(t)	درجة الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجنس	المحاور
غير دال	.312	1.013	218	1.2974	3.45	142	ذكور	مدى تطبيق توفر نظم الجودة
				1.121	3.27	78	إناث	
غير دال	.354	.929	218	.9865	3.50	142	ذكور	فاعلية نظم الجودة في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس.
				1.065	3.37	78	إناث	
غير دال	.333	.970	218	1.032	3.58	142	ذكور	التحديات التي تواجه تطبيق نظم الجودة.
				1.039	3.36	78	إناث	
غير دال	.544	.608-	218	.83677	2.93	142	ذكور	دور القيادات الجامعية في دعم تطبيق نظم ضمان الجودة.
				.9990	3.01	78	إناث	
غير دال	.972	.135	218	1.094	3.45	142	ذكور	مقترنات تحسين نظم ضمان الجودة
				1.009	3.46	78	إناث	
غير دال	.455	.749	218	.938	3.46	142	ذكور	الإجمالي
				.9096	3.36	78	إناث	

يتضح من الجدول (10) أن جميع قيم الدلالـة الإحصائية (Sig) أكبر من (0.05) ، مما يشير إلى أن الفروق بين متوسطات استجابات الذكور والإناث غير معنوية إحصائياً .وبذلك يتم قبول الفرض الصافي القائل : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات العينة في الفاعلية والكفاءة لتطبيق نظم الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغير الجنس (ذكر، أنثى).

تشير هذه النتيجة إلى أن اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو موضوع الدراسة متقاربة، وأن الجنس لا يشكل عاملًا مؤثراً في تقييمه لمستوى تطبيق نظم الجودة، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن السياسات الأكاديمية والإجراءات المؤسسية المتعلقة بالجودة يتم تطبيقها بشكل موحد وممنهج على جميع أعضاء الهيئة التدريسية بغض النظر عن الجنس. كما أن البرامج التدريبية وورش العمل التي تعقد لتعزيز ثقافة الجودة تكون شاملة للجميع، مما يؤدي إلى تكوين إدراك متجانس تجاه ممارسات الجودة بين الذكور والإناث.

وتنتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة السببي (2024) التي لم تسجل وجود فروق دالة إحصائيًا في اتجاهات في تقديرات أعضاء هيئة التدريس نحو الجودة تعزى إلى متغير الجنس. في المقابل تتعارض، هذه النتيجة مع نتيجة دراسة البطري (2020) التي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في بعض الجوانب المرتبطة بالجودة لصالح الذكور، وهو اختلاف قد يعزى إلى طبيعة العينة أو البيئة المؤسسية التي أجريت فيها تلك الدراسة.

الفرض الثاني والذي ينص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الفاعلية والكفاءة لتطبيق نظم الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغير نوع الجامعة(حكومي، خاص).
لاختبار صحة هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار (t) لعينتين مستقلتين والجدول(11) يوضح النتائج :

جدول (11) يبين نتائج يبين نتائج Independent Samples t-test للفرق حسب الجامعة (حكومي/خاص).

الدالة	مستوى الدلالة Sig	قيمة(t)	درجة الحرية	انحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجنس	المحاور
غير دال	.637	.473	218	1.066	3.4314	172	حكومي	مدى تطبيق توفر نظم الجودة
				1.507	3.3496	48	خاص	
غير دال	.200	1.286	218	1.008	3.5345	172	ذكور	فاعلية نظم الجودة في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس
				1.011	3.3545	48	حكومي	
غير دال	.312	1.014	218	1.09	3.5140	172	خاص	التحديات التي تواجه تطبيق نظم الجودة
				1.09	3.3675	48	حكومي	
dal	.001	3.24-	218	.860	2.8146	172	خاص	دور القيادات الجامعية في دعم تطبيق نظم ضمان الجودة
				.879	3.2092	48	حكومي	
غير دال	.448	-.761-	218	.9875	3.4016	172	خاص	مقترنات تحسين نظم ضمان الجودة
				1.185	3.5138	48	حكومي	
غير دال	.618	.499	218	.8301	3.4573	172	خاص	الإجمالي
				1.065	3.3934	48	حكومي	

كشفت نتائج الجدول (11) عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة في الجامعات الحكومية والخاصة في معظم محاور الدراسة، باستثناء محور "دور القيادات الجامعية" حيث سُجلت فروق دلالة إحصائيةً لصالح الجامعات الخاصة، يعكس تقارب النتائج في معظم المحاور وجود مستوى متماثل من الاهتمام بتطبيق نظم الجودة في كلا النوعين من الجامعات. أما تفوق الجامعات الخاصة في محور "دور القيادات الجامعية" فيعزى على الأرجح إلى طبيعتها التنافسية وحرصها على ترسیخ مكانتها في العلمية والأكاديمية، وهذا ما يدفع قياداتها إلى إظهار التزام واضح وداعم مرئي لسياسات الجودة كاستراتيجية لبناء السمعة والثقة لدى الطلبة وأولياء الأمور والمجتمع، بينما يظل التزام أعضاء هيئة التدريس بمعايير الجودة متقارباً بين الطرفين في الجانب الآخر. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتيجة دراسة ريجاسا (Regassa, 2024) التي أشارت إلى أن الجامعات الخاصة تمتلك هيكل ضمان جودة أوضح وتواصلاً أكثر فعالية، بينما تختلف عن نتائج دراسة اياز ورمضان (Ayaz & Ramzan 2020) والتي لم تظهر أي فرق جوهري يعزى لمتغير الجامعة(خاص , حكومي).

الفرض الثالث والذي ينص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الفاعلية والكافأة لتطبيق نظم الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغير الرتبة العلمية (معد، مدرس، أ. مساعد، أ. مشارك، أستاذ). لاختبار صحة هذا الفرض، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA كما هو موضح بالجدول (12) :

جدول (12) يبين نتائج اختبار ANOVA للفرق بالنسبة لمتغير الرتبة العلمية (معد، مدرس، أ. مساعد، أ. مشارك، أستاذ).

الدالة	مستوى الدلالة	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المحاور
غير دال	.700	.549	.859	4	3.436	بين المجموعات	مدى تطبيق توفر نظم الجودة
			1.565	218	341.17	داخل المجموعات	
			222		344.60	الإجمالي	
غير دال	.403	1.011	1.032	4	4.127	بين المجموعات	فاعلية نظم الجودة في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس
			1.021	217	221.52	داخل المجموعات	
			221		225.65	الإجمالي	

غير DAL	.612	.672	.736	4	2.943	بين المجموعات	التحديات التي تواجه تطبيق نظم الجودة
			1.094	218	238.56	داخل المجموعات	
			222		241.50	الإجمالي	
غير DAL	.744	.489	.388	4	1.551	بين المجموعات	دور القيادات الجامعية في دعم تطبيق نظم ضمان الجودة
			.793	218	172.76	داخل المجموعات	
			222		174.32	الإجمالي	
غير DAL	.744	.488	.559	4	2.234	بين المجموعات	مقترنات تحسين نظم ضمان الجودة
			1.144	218	249.28	داخل المجموعات	
			222		251.51	الإجمالي	
غير DAL	.822	.381	.329	4	1.314	بين المجموعات	الإجمالي
			.862	218	187.85	داخل المجموعات	
			222		189.16	الإجمالي	

أظهرت نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي في الجدول (12) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.05$) بين متosteans استجابات أفراد العينة تبعاً للدرجة العلمية في جميع محاور الدراسة (مدى تطبيقها، وفاعليتها، تحدياتها، دور قيادات الجامعات، مقترنات تحسينها)، وبذلك يتم قبول الفرض الصافي القائل : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات العينة في الفاعلية والكافاءة لتطبيق نظم الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغير الدرجة العلمية (معد، مدرس، أ. مساعد، أ. مشارك، أستاذ).

تدل هذه النتيجة على أن الرتبة العلمية لا تؤثر على تصورات أعضاء هيئة التدريس حول تطبيق نظم الجودة. ويُعزى ذلك إلى أن اللوائح والأنظمة، والآليات التقديم، ومتطلبات الاعتماد تمثل إطاراً موحداً يخضع له جميع الأعضاء بغض النظر عن درجاتهم العلمية أو خبراتهم، مما يخلق وعيًّا جماعياً وإدراكاً متقارباً لأهمية ومستوى تطبيق هذه النظم.

تنقق هذه النتيجة مع نتائج عدد من الدراسات مثل دراسة البطري (2020)، ودراسة العامري (2015)، واللتان أكدتا على عدم وجود تأثير يذكر للدرجة العلمية على إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات الجودة، بينما تعارض مع بعض الدراسات المحدودة، مثل ما أشارت إليه دراسة السبيعي (2024) من أن الأساتذة ذوي الرتب الأعلى (أساتذة) يكونون أكثر وعيًّا ونقداً لإجراءات الجودة نظراً لخبرتهم الأطول ومشاركتهم في اللجان الأكاديمية.

الاستنتاجات

1. تؤكد النتائج أن نظم ضمان الجودة تسهم بفاعلية في تحسين كفاءة الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس، خصوصاً في الجامعات التي تبني نهجاً مؤسسيًا وأ歃حاً في الجودة.
2. تظهر الفجوة بين الجامعات الحكومية والخاصة أن مرنة الإدارة والتمويل تلعب دوراً حاسماً في مستوى فاعلية نظم الجودة.
3. يمثل ضعف ثقافة الجودة والتدريب المستمر أبرز العوائق أمام تحقيق الفاعلية المرجوة للنظم.
4. تؤكد النتائج ضرورة تعزيز الدور القيادي للجامعات الحكومية في ترسیخ مفاهيم الجودة وربطها بالترقيات والتقويم المهني لأعضاء هيئة التدريس.
5. تضييف الدراسة الحالية بعداً مقارناً جديداً في البيئة اليمنية يعزز القيمة العلمية في مجال دراسات الجودة الأكاديمية، ويفتح آفاقاً لبحوث مستقبلية حول فاعلية هذه النظم في مجالات أخرى.

الوصيات والمقترنات

بناءً على ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، تقدم الدراسة التوصيات الآتية:

- تعزيز وتفعيل دور القيادات الجامعية في الجامعات الحكومية وزيادة مشاركتها الداعمة والمرئية في عمليات تطوير الجودة، والاستفادة من النموذج المطبق في الجامعات الخاصة في هذا المجال.
- تصميم وتنفيذ برامج تربوية وتوعوية شاملة حول نظم الجودة وأليات تطبيقها، تستهدف جميع أعضاء هيئة التدريس دون تمييز الجنس أو الدرجة العلمية، لضمان تقافة جودة موحدة.
- تطوير آليات رقمية موحدة وشفافة لمراقبة تطبيق معايير الجودة بشكل عادل ومستمر في جميع الجامعات (الحكومية والخاصة)، لضمان استدامة الممارسات الجيدة.
- تنظيم حلقات نقاشية وورش عمل بين أعضاء هيئة التدريس من مختلف الرتب الأكademie لتداول الخبرات والممارسات الفضلى في مجال الجودة، مما يعزز الوعي الجماعي.
- الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في تطبيق نظم الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، وخاصة تلك التي تركز على دور القيادة في قيادة التغيير.
- دعم الكليات الحكومية بالموارد والبنية التحتية وتحفيز الإجراءات البيروقراطية.
- تبني المقتراحات ذات الأولوية مثل تطوير نظام الحوافز وتكتيف الدورات التربوية.
- تطوير نموذج تقويم متكامل لقياس فاعلية الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس وفق معايير الجودة.
- دراسة مقارنة بين الأساليب التدريسية التقليدية والحديثة وأثرها على جودة التعليم الجامعي في ظل تطبيق نظم الجودة.
- تحليل أثر أساليب القيادة الأكاديمية واستراتيجيات الإدارة الجامعية على تطبيق نظم الجودة ورفع كفاءة التعلم لدى الطلاب.
- إجراء دراسات مماثلة للدراسة الحالية على عينات مختلفة وفي بيئات تعليمية مختلفة.

المراجع باللغة العربية:

1. البطري، م. ص. ح. (2020). معوقات تطبيق معايير الجودة الشاملة بجامعة صعدة. مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، (4)، 1-25.
2. حسن، م. (2017). القيادة الأكاديمية وتطبيق الجودة في الجامعات. مجلة القيادة التربوية، (1)، 99-120.
3. حمدان، ر. (2018). مقتراحات لتطوير نظم الجودة في الجامعات اليمنية. عدن: دار الطباعة الجامعية.
4. جابر، س. (2021). استراتيجيات تحسين الاعتماد الأكاديمي. عمان: دار الكتاب الجامعي.
5. الجبوري، ع. (2020). ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات العربية. عمان: دار الفكر.
6. زيدان، أ. (2022). الجودة الشاملة وأثرها على الدراسة العلمي الجامعي. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
7. السبعبي، ه. م. (2024). أثر استخدام نظم التعليم الإلكتروني على تحسين جودة التعليم في الجامعات السعودية. مجلة علمية محكمة، (7)، 199-225.
8. السالمي، ع. س. (2017). واقع تطبيق نظام الجودة في الجامعات العمانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. مجلة التربية، جامعة السلطان قابوس، (4)، 201-223.
9. السالمي، ن. (2020). أثر نظم الجودة على تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس. مجلة العلوم التربوية، (1)، 144-163.
10. الشيخ، ف. (2019). تحديات ضمان الجودة في التعليم الجامعي بالدول النامية. بيروت: المركز التربوي العربي.
11. العماري، ع. ع. (2015). معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة صنعاء بالجمهورية اليمنية. مجلة أبحاث، (4)، 71-296 <https://ojs.abhathye.com/index.php/OJSABAHATH-YE/article/view>
12. عبد الرحمن، أ. (2021). كفاءة الأداء الأكاديمي في التعليم العالي: المفاهيم والمفاهيم. دار المسيرة للنشر.
13. عبد الرحمن، م. (2018). واقع تطبيق معايير الجودة في الجامعات العربية. مجلة التربية، (3)، 55-72.
14. العتيبي، س. (2019). إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي. الرياض: دار الزهراء.
15. عليان، س. م. (2016). العلاقة بين الالتزام بمعايير الجودة والرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية. مجلة دراسات: العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، (3)، 317-345.
16. الكندي، ع. (2021). دور القيادات الجامعية في دعم نظم الجودة. مجلة الجامعات العربية، (4)، 201-222.
17. نوال، س. (2016). تطبيقات نظام الأيزو 9000 والإدارة بالجودة الشاملة: بين التكامل والاختلاف. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر، العدد 23 . متاح على الرابط . <https://asjp.cerist.dz/en>
18. مراد، س. (2021). تحديات تطبيق الجودة في التعليم العالي. مجلة البحث التربوية، (2)، 88-104.
19. مرعي، ز.، وعساف، م. (2025). مدى فاعلية نظم تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي الحكومية ودوره في تحسين الأداء المؤسسي. مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، (10)، 109-138. <https://journal.pass.ps>

20. الهيثمي، ع. ر. (2020). تقييم فاعلية نظام ضمان الجودة في الجامعات العربية: دراسة تحليلية. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 13(2)، 55–72.
21. يوسف، خ. (2020). معوقات تطبيق الجودة في الجامعات. مجلة التعليم العالي، 25(2)، 85–66.

باللغة الإنجليزية

22. Aljaffan, A. H.(2017) A Review of the Tripartite Model Linking Associations between TQM, Organizational Learning, and Performance. International Business Research, 10(8).
23. Ayaz, S. R.K., & Ramzan, M. (2020). A Study on the Quality Assurance Practices being Adopted in Public and Private Universities of Punjab, Pakistan. Global Regional Review, V(I), 460-470. doi:10.31703/grr.2020(V-I).49. : [http://dx.doi.org/10.31703/grr.2020\(V-I\).49](http://dx.doi.org/10.31703/grr.2020(V-I).49)
24. Brennan, J & ,Shah, T. (2013). Quality assessment and institutional change: Experiences from 14 countries. Higher Education, 44(3), 573–592. <https://doi.org/10.1007/s10734-002-0004-9>.
25. Galetto, M., Franceschini, F, & Mastrogiacomo, L. (2000) ISO 9001 certification and corporate performance of Italian companies. International Journal of Quality & Reliability Management, 34(2).
26. Harvey, L & ,Green, D. (2010) Defining quality in Higher Education, 3(3), 9–34 . <https://doi.org/10.1080/1353832980030302>.
27. Materu, P., & Righetti, P. (2010). Quality assurance in subSaharan Africa. Research in Comparative and International Education, 5(1), 3–17.
28. Quality Assurance Agency for Higher Education. (2020). UK quality code for higher education . <https://www.qaa.ac.uk/quality-code>.
29. Regassa,f.(2024) Comparative Study of Quality Assurance Practices in Public and Private Universities in Addis Ababa Journal of the Faculty of Education and Behavioral Studies Addis Ababa University <https://etd.aau.edu.et/server/api/core/bitstreams/128995dd-e722-4225-baa4-341dcac7580c/content>.
30. Smith, J. A & ,Jones, B. K. (2021).(Beyond compliance: Effective faculty development in quality assurance frameworks. Journal of Higher Education Policy and Management, 43(5), 512–528 <https://doi.org/10.1080/1360080X.2021.192533>
31. Srikanthan, G & ,Dalrymple, J. F .(2007) .A conceptual overview of a holistic model for quality in higher education. International Journal of Educational Management, 21(3), 173–193. https://doi.org/10.1108/095135407_10738647
32. UNESCO. (2015) . Quality assurance and accreditation: A glossary of basic terms and definitions. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization . <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf000023241>
33. World Bank. (2020). The toll of war: Theeconomic and social consequences of the conflict in Yemen. World Bank Group . [>](https://documents.worldbank.org/en/publication/documents)

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of LJERE and/or the editor(s). LJERE and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.